استمع إلى إيضاحات وزيري الشباب والرياضة والثقافة بشأن الاستاد الرياضي بتعز والمواقع الأثرية

مجلس النواب يستمع إلى تقرير بشان طلب تجديد رفع الحصانة البرلمانية عن يحيى الحوثي

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة يحيى علي الراعي رئيس المجلس الى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن طلب وزير العدل تجديد رفع الحصانة البرلمانية عن يحيى بدر الدين الحوثي عضو مجلس النواب عن الدائرة (269) الذي أوضحت فيه اللجنة أنها ناقشت مبررات الطلب وأسباب تجديد رفع الحصانة.

ولفت إلى أنها وجدت أن قرار المجلس الصادر بتاريخ 28 فبراير 2007م برفع الحصانة عن المذكور استنادا للمبررات التي أوردها وزير العدل في رسالته للمجلس والمرفق بها ملف القضية والمتمثلة في اشتراك المذكور في تشكيل عصابة مسلحة وإثارة العصيان المسلح والتحريض على عدم الانقياد للقانون والدعوة الى التمرد على النظام ودعم الاعمال الارهابية والتخريب في بعض مديريات محافظة صعدة الى جانب المساهمة بدور فاعل في الخروج على الدستور والثوابت الوطنية والتخابر مع دول اجنبية وقد رفعت الحصانة آنذاك وفقا لاحكام المادة (82) من الدستور والمادتين (204 , 205) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب .

واشارت لجنة الشئون الدستورية والقانونية في تقريرها الى انه عملا باحكام المادة (206) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي تنص على أن ترفع الحصانة عن العضو لفترة لاتزيد على ثلاثة أشهر واذا لم ينته القضاء من البت في القضية لأي سبب من الأسباب المبررة جاز لوزير العدل طلب استمرار رفع الحصانة لفترة إضافية يوافق عليها المجلس بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

ونوهت اللجنة في تقريرها أن القضاء لم ينته من البت في القضية خلال الفترة السابقة كما توضح ذلك من .فحوى طلب وزير العدل.

وفي هذا السياق رأت اللجنة الموافقة على طلب وزير العدل تجديد رفع الحصانة البرلمانية عن النائب المذكور ليتسنى للقضاء اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة خلال الفترة المحددة قانوناً.

وبهذا الصدد أقر المجلس إرجاء النظر في هذا التقرير إلى جلسة أخرى حسب الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

من جهة أخرى وفي اطار ممارسة المجلس لمهامه الرقابية استمع إلى إيضاحات وزير الشباب والرياضة بشأن أسباب تعثر تنفيذ مشروع الاستاد الرياضي بمحافظة تعز رغم أهميته وكذا حول أسباب تعثر بعض المشاريع الرياضية الأخرى ومعايير فرض رسوم دخول الملاعب الرياضية والاشراف على مواردها وأوجه صرفها وذلك رداً على استفسارات المجلس بهذا الشأن.

وقد بيّن الوزير للمجلس المتابعات الجارية لتنفيذ تلك المشاريع، منوها إلى بعض الصعوبات الموضوعية التي حالت دون ذلك منذ البداية وفيما يتعلق برسوم دخول الملاعب أوضح انها مرتبطة بنظام الفيفا ويتم الإشراف على مواردها ونفقاتها من قبل الوزارة .

من جانبه أوضح وزير الثقافة دور الوزارة في متابعة ما تعرضت له بعض المواقع الأثرية في مديرية السدة بمحافظة إب من نهب وتخريب والإجراءات المتخذة لمحاسبة وضبط العابثين بها ودور الوزارة في الحفاظ على الآثار في عدد من المحافظات .

وفي ضوء ايضاحات الجانب الحكومي على استفسارات المجلس وتعقيبات بعض الأعضاء كلف المجلس لجانه المختصة بمتابعة ماجاء من استفسارات وايضاحات وتعقيبات بشأنها وبما يعزز من الدور الرقابي للمجلس ويحقق المصلحة العامة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله يوم السبت القادم بمشيئة اللّه تعالى .

حضر الجلسة خالد الشريف وزير الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى.

انعقاد اللقاء الموسع لقيادات وزارتي الخدمة المدنية والمالية

نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية : الإبقاء على الاختلالات سيجعل الحكومة عاجزة عن تحقيق كفاءة توجيهات إستراتيجية الأجور

صنعاء / سبأ:

عقد أمس بصنعاء اللقاء الموسع لقيادات وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والمالية ومكاتبهما في أمانة العاصمة والمحافظات نظمته الوزارتان تحت شعار « من أجل حكم محلي واسع الصلاحيات».

وزير الخدمة المدنية : اللقاء تأكيد على عزمنا على المضي قدما نحو اللامركزية الإدارية والمالية

وزير الإدارة المحلية : القضاء على الفساد والاختلالات المالية سيحقق أكثر من 60 ٪ من المعالجات

وفي مستهل اللقاء أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية صادق أمين ابو راس ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية لإحداث تنمية حقيقية وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

ونوه إلى أن ذلك يتطلب إعداد وتدريب العاملين في أجهزة السلطة المحلية وتوفير الحوافز الكفيلة بتحسين أدائهم وتوجيه الموارد المتاحة إلى الأماكن الصحيحة مع ضمان كفاءة استغلالها لتحقيق النتائج المطلوبة وإزالة الاختلالات التي لازالت قائمة في هيكل الوظيفة العامة.

وأشار إلى أن تلك الاختلالات ما زالت تمثل أبرز التحديات التي تواجه الحكومة في تحسين الاجور لاستنزافها الكثير من الموارد المفترض توجيهها لإصلاح نظام الاجور وتحسين الدخل الفعلي للموظف.

وأكد نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية أن الإبقاء على هذه الاختلالات ستجعل الحكومة عاجزة عن تحقيق كفاءة التوجهات التي جسدتها الإستراتيجية الوطنية للإجور والمرتبات.

كما أكد في هذا الصدد ضرورة حرص كافة أجهزة السلطة المحلية على تفعيل القوانيين والأنظمة والإلتزام بها وتحمل قيادات تلك الأجهزة مسئولية ايقاف اي تجاوزات تتعارض مع ما تضمنته القوانين المنظمة لذلك.

وشدد ابو راس على ضرورة لتخلص من الممارسات القديمة التي حملت الجهاز الحكومي الكثير من الإختلالات وانعكست سلباً على كفاءة الأداء الإداري للدولة، وأن تكون نقطة الإنطلاق لذلك في إعتماد مبدأ الجدارة والكفاءة في شغل الوظيفة العامة وتجسيدها عملياً بإتاحة الفرص المتساوية أمام الكفاءات للتنافس وفق قواعد ومعايير عادلة تعتمد الشفافية كأساس لتنفيذها وصولاً إلى اختيار الأفضل من بين المتنافسين وهو ما يعد المدخل السليم لتحسين كفاءة الأداء وتطويره لخلق بيئة محفزة للإبداع والإبتكار .

من جانبه اعتبر وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي أن هذا اللقاء تأكيد على عزم الوزارة المضي قدماً نحو اللامركزية الإدارية والمالية تنفيذاً للبرنامج العام للحكومة لتعميق أثر الاصلاحات الإدارية والمالية ..داعياً المشاركين في اللقاء إلى الخروج بتصور كامل لإحداث انتقال سلس لمزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية في إطار التشريعات النافذة وإقتراح التوصيات المناسبة التي يستلزمها النقل الكامل للصلاحيات التنفيذية من التعديلات التشريعية والنظم والآليات وأدلة العمل المطلوبة والنماذج والاستمارات المتعلقة بالعمل لتعزيز فرص النجاح وبما يحول دون حدوث أي أخطاء في هذا الجانب.

وفيما ثمن الدكتور الشعيبي الدور الفاعل لقيادة السلطة المحلية في أمانة العاصمة والمحافظات في ضمان سلامة وكفاءة التنفيذ من قبل مكاتب الوزارة والمكاتب التنفيذية.. أكد أن الوزارة سوف تعمل على إلغاء كافة التجاوزات أثناء عمليات التنفيذ أياً كان مصدرها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمساءلة ومحاسبة المتسببين في تلك الاختلالات.

واعتبر وزير الخدمة المدنية أن عدم إعداد الموازنة الوظيفية وفقاً لخطة قوى عاملة تتحدد بناء عليها المخصصات المالية المطلوبة وتقدر على أساسها المستحقات المطلوبة، تعد من

أبرز المشاكل وجوانب القصور التي تواجه وزارة الخدمة المدنية والتأمينات فضلاً عن استمرار الثقافة السائدة لدى شريحة كبيرة من المجتمع والتي تقوم على الاعتقاد بأن الموظف لن ينال حقوقه إلا إذا استطاع الحصول على أمر بذلك من قيادات الأجهزة المركزية في العاصمة بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية التي تمارس على المكاتب في المحافظات ما يضطرها إلى رفع كثير من المطالب غير القانونية إلى الوزارة.

وشدد على ضرورة تقوية الدور الرقابي للوزارة لوقف التجاوزات والممارسات الخارجة عن القانون وكذا ضرورة اعتماد المخصصات الضرورية الكافية لتدريب وتأهيل الكادر الإداري والفني من موظفي الدولة.

في حين اعتبر وزير الإدارة المحلية عبدالقادر علي هلال أن القضاء على الفساد والاختلالات المالية في كل من مكاتب المالية والخدمة المدنية يحقق اكثر من 60 بالمائة من المعالجات لاختلالات الجهاز الإداري للدولة وهو مايفرض ضرورة الوقوف بحزم ضد كافة الإختلالات والتجاوزات التي تمارسها بعض المكاتب والتي أصبحت تسيء للحكومة بصورة عامة .

وأكد الوزير هلال ضرورة تدارس كافة القضايا التي من شأنها الخروج بنتائج تحقق متطلبات برنامج الإصلاح المالي والإداري للدولة والذي يسهل بدوره عملية الانتقال من نظام الحكم المركزي إلى اللامركزية بيسر وسهولة..لافتاً إلى الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية في سبيل الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات خاصة عندما توفرت المقومات.

من جانبه اعتبر نائب وزير المالية احمد عبيد الفضلي أن حرص وزارتي الخدمة المدنية والمالية على إقامة هذا اللقاء المشترك لمدراء عموم المالية والخدمة المدنية في أمانة العاصمة والمحافظات يهدف إلى إبراز متطلبات المرحلة الراهنة و ما تحتاجه من تنسيق وتكامل بين مدراء عموم مكاتب الوزارتين ووحدات السلطة المحلية في المحافظات ومناقشة المستجدات في هذه التجربة والمشاكل والمعوقات التي تعترضها واقتراح الحلول المناسبة لها في إطار المحافظة أو من خلال التواصل مع قيادتي الوزارتين للاستشارة وتقديم الدعم الفني والمساندة في اطار القوانين والقرارات واللوائح النافذة وبما يضمن نجاح هذه التجربة المتقدمة للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما في الممارسة الكاملة لحكم محلي كامل الصلاحيات.

واستعرض نائب وزير المالية مسيرة التدرج الموضوعي خلال الفترة الماضية للوصول إلى حكم محلي متكامل من خلال " اللامركزية المالية والإدارية" والتي تمثلت في بدايتها بالأخذ بمبدأ التفويضات المالية والإدارية عام 1992م واستمرت حتى مطلع العام 2000م حيث شهد طوال تلك الفترة تدرجاً في منح الصلاحيات للمكاتب والقيام بعمليات التقييم المستمر والاستفادة من الأخطاء التي صاحبت عملية التنفيذ والتي كان لها دور مهم في صياغة قانون السلطة المحلية.

وأشار إلى أن الفترة التي تلت صدور قانون السلطة المحلية عام2000م تم فيها تدشين المرحلة الثانية كمرحلة متقدمة لإدارة محلية بتفويضات وصلاحيات أوسع تضمنها القانون ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية وذلك لتواكب الطموحات والمستجدات التي تضمنها القانون، رافقها فتح وحدات حسابية في المديريات بشكل متدرج وعلى ثلاثة مستويات لتسهيل المعاملات وتعميم وتكريس ثقافة المحليات.

ولفت نائب وزير المالية إلى أن الوزارة عملت على مدى ثلاث سنوات متتالية على إرسال ممثلين ضمن لجان فنية مشتركة من وزارات المالية والتخطيط والإدارة المحلية لمعاونة وحدات السلطة المحلية في إعداد موازناتها 2002-2004م كما حرصت الوزارة خلال الفترة من 2002-2008م على زيادة النفقات التشغيلية للمكاتب التنفيذية بوحدات السلطة المحلية حتى تتمكن من القيام بدورها وتوسيع هذا الدور والنشاط ليشمل المديريات بزيادة النفقات التشغيلية للمجالس المحلية بما فيها المكافآت.

وعقب الجلسة الافتتاحية ناقش المشاركون في اللقاء أوراق عمل تضمنت تعميم وزير الخدمة المدنية والتأمينات رقم 9 لسنة 2008م بشان قيام مكاتب الخدمة المدنية والتأمينات في أمانة العاصمة والمحافظات بالتنفيذ لكافة المهام المتصلة بشئون الوظيفة العامة في النطاق الجغرافي للوحدات الإدارية لها والمعوقات التي حدت من التنفيذ الكامل والتي نتج عنها العودة إلى المركز الرئيسي للوزارة والتي تحدد أهمها في المؤجلين من النقل إلى الهيكل العام والتظلمات من عملية النقل إلى الهيكل العام والمؤجلين من الزيادة المقرة للمرحلة الثانية والإحالة للتقاعد والتعيين في وظائف الإدارة العليا والإدارة الإشرافية وإعادة تعيين من تم إجازتهم بدون راتب إعارة وغيرها من القضايا.

وناقش المشاركون ورقة عمل مقدمة من وزارة المالية بشأن الانتقال إلى حكم محلي واسع الصلاحيات والتي تضمنت دور الوزارة في تعزيز نظام السلطة المحلية وتعزيز مبدأ اللامركزية والتوسع في الصلاحيات الممنوحة لوحدات السلطة المحلية والمتركزة بشكل أساسي في اعداد الموازنات وتنفيذها والإجراءات والضوابط التي ينبغي القيام بها من قبل الأجهزة التنفيذية بوحدات السلطة المحلية.

حضر اللقاء نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان ووكيل وزارة الخدمة المدنية طه الهمداني ورئيس المعهد الوطني للعلوم الإدارية الدكتورة وهيبة فارع وعدد من المسؤولين في وزارتي الخدمة المدنية والمالية والجهات ذات العلاقة.

أشادوا بتعامل قوات الأمن معهم

متمردون سلموا أنفسهم : وعدونا بالجنة إذا قتلنا في المواجهات مع الجيش

صنعاء / متابعات:

عبر عدد من «المتمردين» الذين سلموا أنفسهم الاثنين في مديرية «بني حشيش» عن ندمهم للمشاركة في أعمال التخريب والإرهاب ضد المصالح الحكومية وقوات الأمن.

ودعوا خلال لقاءات أجرتها صحيفة «السياسية» معهم بقية العناصر المغرر بها إلى تسليم أنفسهم لأجهزة الأمن، والنزول من المواقع التي يتحصنون بها.

وأوضحوا أن أفرادا تابعين للمتمرد عبد الملك الحوثي، كانوا يأتونهم في أوقات «المقايل» وهم يمضغون القات ويعملون على توزيع منشورات وملازم واسطوانات سي.دي، تحرض على ما يسميه عناصر التمرد «الجهاد» ضد الدولة.

وأشاروا إلى أن من بين عناصر التمرد، شبابا يافعين، تركوا وظائفهم ودراستهم في المدارس والجامعات، حرضهم أتباع عبد الملك الحوثي، للخروج على الدولة، ووعدوهم «بالجنة» إذا قتلوا أثناء المواجهات مع قوات الأمن، كما أنهم كانوا يمنونهم بالذهاب إلى أمريكا.

وأشادوا بتعامل قوات الأمن معهم، وقالوا إنها معاملة حسنة، مشيرين إلى أن عناصر التمرد التابعة للمتمرد «الحوثي» اخبروهم بأن الدولة ستقوم بظلمهم إذا سلموا أنفسهم، وهو ما لم يلمسوه عند تسليم أنفسهم.

وفي هذا الصدد، يقول يوسف حسين الديلمي (14 عاما، طالب أولى ثانوي): «كنا نذهب لتخزين القات عند بعض أتباع الحوثي، وكانوا يعطونا ملازم، ووعدونا أن الذي سيموت سيدخل الجنة».

وأشار الديلمي إلى أن شقيقه «يعقوب» ما يزال مع المتمردين ورفض العودة، حتى أن والده عنفه وطرده من البيت بسبب انجراره وراء أفكار «الحوثي».

من جهته، قال محمد صالح أحمد خنيس (25 عاماً، إمام مسجد): «إنه انضم إلى المتمردين بناءً على تفسير القرآن على أهوائهم، ويؤكدون للناس أنهم على صواب».

ودعا خنيس، كل شخص إلى تجنب عناصر التمرد «لأن ما يقومون به ليس من الإسلام وليس جهاداً وليس فيه صلاح للمسلمين، وأنها تعبئة خاطئة ضد الدولة ومصالح البلاد، وعلى كل أب أن يدرس ابنه دراسة صحيحة».

نائب مدير عام البحث الجنائي بمحافظة صنعاء العقيد مسعد الصيادي قال، إن هناك عناصر من خارج مديرية «بني حشيش» استهدفتها «وحاولوا أن يغزوا بيوتهم وأن يؤثروا عليهم بأفكار ضالة وغريبة تحت مسميات مذهبية وعقائدية مختلفة».

وأضاف الصيادي: «الدولة أعطت المتمردين الفرصة تلو الفرصة لتسليم أنفسهم، وبادر العشرات بتسليم أنفسهم طواعية».

وأعرب الصيادي عن أمله في أن يسلم بقية المتمردين أنفسهم، مشيراً إلى أنهم ليسوا بعيدين عن متناول «الأجهزة الأمنية».

وأوضح أن بعض العناصر المغرر بها بادروا طواعية وحملوا أسلحتهم لمواجهة بقية العناصر المتمردة دون «تدخل من قبل الأجهزة الأمنية».

وحذر الصيادي من أن هناك عناصر تمر بمأزق حالياً نظراً لدخولها في التمرد وهي مابين تسليم أسلحتها أو الفرار إلى مناطق أخرى، للقيام بأعمال تخريبية في المرحلة المقبلة، لافتاً إلى أن «عناصر الأمن تتعقبهم وتحرص على عدم فرارهم».